المجلد: 16 العدد: 02 السنة: 2021 صفحات المقال: 20 ISSN: 1111-5203 EISSN: 2006-6596

الدولة القومية الأوروبية: منجزاتها وتقيداتها. ماضي السيادة والمواطنة ومستقبلها(1)

يورجن هابرماس

ترجمة فؤاد عبد المطلب

جامعة جرش- كلية الآداب- الأردن

fuadmuttalib@jpu.edu.jo

تاريخ الإرسال: 02/07/2021 **تاريخ القبول:12/07/2021** **تاريخ النشر: 30/12/2021**

ملخص

إن "النجاح العالمي" الذي حققته الدول القومية يدخل الآن حيز التنفيذ عن طريق المتطلبات الجديدة للتمييز المتعدد الثقافات والعولمة. بعد التعليق حول المفاهيم المشتركة بين "الدولة" و"الأمة" ومناقشة تشكيل الدولة القومية، يشرح المؤلف الإنجاز الخاص للدولة القومية والتوتر القائم بين المذهب الجمهوري والنزعة القومية التي تسند إليه. إن التحديات التي تنشأ من التمييز المتعدد الثقافات بين المجتمع المدني والاتجاهات نحو العولمة تلقي الضوء على القيود التي يفرضها هذا النمط التاريخي.

الكلمات المفتاحية: الدولة القومية الأوروبية، السيادة، المواطنة، الجمهورياتية، القومية

I

وكما يكشف لنا اسم "الأمم المتحدة" ذاته، فإن المجتمع العالمي اليوم هو ذاته مُكوّن سياسياً من دول قومية. وهذا ليس بالحقيقة البسيطة بأية حال من الأحوال. فقد انتشر ذلك النوع التاريخي لتلك الدولة الذي ظهر لأول مرة مع الثورتين الفرنسية والأمريكية في مختلف أنحاء العالم . ونشأ جيل ثالث بعد الحرب العالمية الثانية، من الدول القومية من خلال عمليات إنهاء الاستعمار. وقد استمر هذا الاتجاه مع انهيار الإمبراطورية السوفييتية. فقد أثبتت الدولة القومية تفوقها على كل من دولتي المدينة (أو اتحاداتهم)، والورثة الجدد للإمبراطوريات القديمة (وآخرها، الصين، التي نحن حاليًا نشهد مرورها بعملية تحول عميق). وكان هذا النجاح العالمي للدولة القومية قبل كل شيء بسبب مزايا الدولة الحديثة في ذاتها. وقبل التعامل مع تشكيلة الدول القومية (3)، اسمحوا لي أن أبدأ بتعليقات منفصلة على ما نفهمه اليوم (1) من تعبير "الدولة" و(2) من تعبير "الأمة".

(1) في التقاليد الألمانية، تعد "الدولة" مصطلحًا قانونيًا يشير في الوقت نفسه إلى "Staafsgewult"، أي فرع تنفيذي يضمن السيادة داخليًا وخارجيًا، أو إلى "Staatsgebief"، وهي أراضي محددة بوضوح، وإلى "Staatsvolk "، وهي مجموع المواطنين. وهذه الأخيرة هي الناقل الرمزي للنظام القانوني الذي يشكل ولاية قضائية داخل حدود أراضي الدولة. ومن وجهة نظر اجتماعية، يمكن للمرء أن يضيف أن الجوهر المؤسسي

المجلد: 16 العدد: 02 السنة: 2021 صفحات المقال: 20 ISSN: 1111-5203 EISSN: 2006-6596

لهذه الدولة الحديثة يتكون من جهاز إداري مُكوّن قانونًا ومتمايز للغاية يحتكر الوسائل المشروعة للعنف ويتبع تقسيمًا للعمل مثيرًا للاهتمام في مجتمع سوق مطلق الحرية للوظائف الاقتصادية. وبدعم من الشرطة والجيش، تحافظ الدولة على استقلاليتها في الداخل والخارج؛ وتعني السيادة أن السلطة السياسية تحافظ على القانون والنظام داخل حدود أراضيها، وسلامة هذه الحدود أمام البيئة الدولية، التي تعترف فيها الدول المتنافسة بعضها بالبعض الآخر بموجب القانون الدولي. وبسبب التمايز المؤسسي بين الوظائف السياسية والاقتصادية، تعتمد الدولة والمجتمع على بعضهما البعض. وتعتمد الدولة الإدارية على الضرائب، بينما يعتمد اقتصاد السوق على ضمانات قانونية ولوائح سياسية وأحكام بنية تحتية. وللتعبير عن ذلك باختصار، يمكن تفسير النجاح التاريخي الهائل للدولة القومية جزئياً بحقيقة أن الدولة الحديثة، أي ترادف البيروقراطية والرأسمالية، قد تحول إلى أكثر الأدوات فاعلية لتحقيق تحديث اجتماعي متسارع.

وكلنا نعيش اليوم في مجتمعات قومية تدين بهوياتها للوحدة التنظيمية لمثل هذه الدولة. بيد أن الدول الحديثة كانت موجودة قبل فترة طويلة من ظهور "الأمم" بالمعنى الحديث للكلمة. لم يكن حتى نهاية القرن الثامن عشر أن تنصهر كل من العناصر، الدولة الحديثة والأمة الحديثة، في شكل دولة قومية. وفي السياقات القانونية والسياسية، نستخدم عادة كلمة "أمة" و"شعب" كمصطلحات قابلة للتبادل. ومع ذلك، فإلى جانب المعنى القانوني والسياسي المباشر، يحمل مصطلح "الأمة" دلالات عن مجتمع يتشكل من خلال الأصل المشترك والثقافة والتاريخ، وغالبًا ما يكون ذلك بلغة مشتركة أيضًا. ويشكل أعضاء الدولة "أمة" بفضل شكل معين من أشكال الحياة. وليس من قبيل المصادفة أن يشير مفهوم "الأمة" على نحو غامض إلى دولة مواطنين "Volksnafion" ودولة أمة "Staatsnation" ، أي أمة ما قبل السياسة وأمة من المواطنين المخوّلين قانونًا.

(2) يمكن دمج هذين المفهومين بسهولة أكبر لأن مفهوم "Volksnation" له جذور بالفعل في اتجاهين قبل حديثين مختلفين. لقد ورث المصطلح الحديث "الأمة" معناه من التاريخ الغامض لكل من المعنى الثقافي والسياسي لكلمة "الأمة". واسمحوا لي باستطراد وجيز في التاريخ المفاهيمي.

وفي الاستخدام الروماني الكلاسيكي، تؤدي كلمة "أمة" معنى مثل كلمة "نسل"[2] على عكس كلمة "civitus" (مواطن). ههنا ، تكوّن الأمم في البداية مجتمعات تضم أشخاصًا من النسب نفسه، والذين لم يتم دمجهم بعد في الشكل السياسي لدولة معينة ولكنهم لا ينتمون إلا عن طريق الاستقرار، واللغة المشتركة، والعادات، والتقاليد. استمر هذا الاستخدام للكلمة خلال العصور الوسطى وصولاً إلى وقت مبكر في العصر الحديث، وأصبح هذا ينطبق هنا على جميع الحالات التي فيها كلمتا "أمة" و"لغة" تعنيان الشيء نفسه.

المجلد: 16 العدد: 02 السنة: 2021 صفحات المقال: 20 ISSN: 1111-5203 EISSN: 2006-6596

وفي الوقت نفسه، في سياق مختلف، اكتسب مصطلح "الأمة"، معنى سياسيًا آخرًا ذي دلالات إيجابية. وفي سياق الإمبراطورية الألمانية القديمة، كان النظام الإقطاعي قد أفسح الطريق لمجتمع سياسي طبقي من المُلكيّات المؤسسية. وكلمة "Stande" بالمعنى السياسي تقوم على عقود (مثل اتفاقية الماغنا كارتا الشهيرة) التي قام فيها الملك أو الإمبراطور، الذي كان يعتمد على الضرائب والدعم العسكري، بمنح النبلاء، والكنيسة، والامتيازات المدينية، ما يمكن تسميته، المشاركة المحدودة في ممارسة السلطة السياسية. وهذه المُلكيّات الحاكمة، التي نصادفها في "برلمانات" أو "أنظمة" تمثل البلد أو "الأمة" وجها لوجه أمام المحكمة. ومثل "الأمة"، اكتسبت الأرستقراطية وجوداً سياسياً لم تحظى به حتى الآن لا جماهير السكان، ولا "الشخصيات المستقلة". وهذا ما يفسر التضمينات الثورية لشعار "الملك في البرلمان" في انكلترا، والتماهي بين الطبقة[3] الثالثة مع "الأمة" في فرنسا.

إن التحول الديمقراطي لـ "Adelsnation" ، أي أمة النبلاء، إلى "Volksnation "، أمة مواطنين، يتطلب تغييرًا عميقًا في وعي عامة السكان. وقد كانت هذه العملية مستوحاة من عمل الأكاديميين والمثقفين. وأطلقت الدعاية القومية الخاصة بهم العنان لتعبئة سياسية بين الطبقات الحضرية والمتعلمة والمتوسطة، قبل أن تكتسب الفكرة الحديثة عن الأمة صدى أوسع. وذلك إلى حد، أنه خلال القرن التاسع عشر، استحوذت هذه الفكرة على خيال الجماهير، وسرعان ما أصبح واضحًا، مع ذلك، أن المفهوم السياسي المتحول للأمة قد استعار أيضًا دلالات من أفكاره القديمة، قبل السياسية، المفهوم التوأم عن القدرة على توليد الصور النمطية التي ارتبطت بـ "الأمة" كمفهوم للأصل. هذا الفهم الذاتي الجديد كأمة غالبًا ما كان يعمل لدرء كل الأشياء الأجنبية، ويحط من شأن الأمم الأخرى، ويمارس تمييز أو استبعاد الأقليات القومية والإثنية والدينية، لا سيما اليهود.

(3) يشير المكونان لمفهوم الدولة القومية، الدولة والأمة، إلى العمليات التاريخية المتقاربة والمتميزة، وهي تشكيل الدول الحديثة وبناء الأمم الحديثة. وقد تطورت الدول القومية الكلاسيكية في غرب وشمال أوروبا داخل الدول الإقليمية الحالية، بينما اتخذت الدول "المتأخرة"، إيطاليا وألمانيا، مسارًا أصبح فيما بعد نمطيًا في أوروبا الوسطى والشرقية: إذ لم يتبع تشكيل الدولة سوى مسار النمو من الوعي القومي الذي تبلور حول لغة مشتركة والثقافة والتاريخ. وتختلف الفئات الفاعلة التي بادرت ونفذت عمليات بناء الدولة أو الأمة اختلافًا كبيرًا عن بعضها بعضاً. وفيما يتعلق بتشكيل الدول الحديثة، كان المحامون والدبلوماسيون والضباط هم الذين شاركوا في بناء بيروقراطية فعالة؛ فيما يتعلق بكُتّاب بناء الأمة والمؤرخين والصحفيين فقد سبقت جهودهم الجهود الدبلوماسية والعسكرية التي بذلها رجال دولة (مثل كافور وبسمارك) من خلال نشر المشروع المتخيل - في البداية - لدولة موحدة على أسس

المجلد: 16 العدد: 02 السنة: 2021 صفحات المقال: 20 ISSN: 1111-5203 EISSN: 2006-6596

ثقافية. أدى كلا التطورين إلى دولة الأمة الأوروبية في القرن التاسع عشر والتي بدورها وفرت السياق الذي تطور فيه الفهم المعياري الحالي للدولة الدستورية. وفيما يأتي، سأتجاهل الأنساق المختلفة للتاريخ القومي، والتي كان لها في الواقع تأثير في قوة أو ضعف الثقافات السياسية الليبرالية. فقد أثبتت الأنظمة الديمقراطية أنها أكثر استقرارًا في البلدان التي تطورت فيها الهوية القومية جنبًا إلى جنب مع النضالات الثورية من أجل الحريات المدنية داخل الدول الإقليمية الحالية، في حين تبين أن الديمقراطيات أصبحت أقل استقرارًا في أي وقت كان يتعين فيه على الحركات الوطنية وحروب التحرير ضد عدو أجنبي أن تُنشئ الحدود أولاً للدول القومية الناشئة.

في هذه المحاضرة، أود (1.2) أن أشرح خصوصية الدولة القومية وإنجازها الخاص. سأقوم بعدئذٍ (2.2) بتحليل التوتر بين النزعتين الجمهوريّاتية والقومية المتضمنة فيها. ويوفر هذا لنا مفتاحًا لمناقشة قصيرة لمشكلتين يتعين على الدولة القومية معالجتهما اليوم. التحديات التي تنشأ (1.3) من التمايز المتعدد الثقافات للمجتمع المدني ومن (2.3) الاتجاهات نحو العولمة التي تلقي الضوء على القيود المفروضة على هذا النمط التاريخي.

II

(1) اسمحوا لي أولاً أن أشرح ما اكتسبته الدولة الحديثة من خلال اندماجها الفريد مع فكرة تجانس الأمة. كان لهذا الشكل الحديث الأول للهوية الجماعية وظيفة تحفيزية لتحويل الدولة الحديثة المبكرة إلى جمهورية ديمقراطية. وقد وفر الوعي القومي للشعب السياق الثقافي الذي يَسّر التنشيط السياسي للمواطنين. وكان المجتمع القومي هو الذي ولد نوعًا جديدًا من الارتباط بين الأشخاص الذين كان بعضهم غريباً على البعض الآخر. وبهذه الطريقة، أمكن للدولة القومية حل مشكلتين في وقت واحد: أنشأت طريقة ديمقراطية *للشرعية* على أساس شكل جديد وأكثر تجريدًا من *التكامل الاجتماعي*.

باختصار ، فقد نشأت المشكلة الأولى في أعقاب الحروب الدينية. وأدى الصراع بين الطوائف والعقائد إلى التعددية الدينية التي قوضت أية مطالبة بالشرعية الإلهية للملوك وفي النهاية تطلبت علمنة الدولة. كانت السلطة السياسية في حاجة إلى شرعية غير تلك المستمدة من وجهة نظر العَالم الديني المشترك. والمشكلة الثانية ، هي مشكلة الاندماج الاجتماعي ، التي جاءت نتيجة عمليات التحديث المختلفة. واجهت الشعوب التي خرجت من العلاقات التقليدية وتحررت من الروابط المشتركة للمجتمعات الحديثة في وقت مبكر تجربة التحييد من أن تصبح في الوقت نفسه منظمة ومعزولة. فقد واجهت الدولة القومية كلا التحديين هذين من خلال تفعيل سياسي للشعب. وجعل النوع الجديد من الهوية القومية من الممكن الجمع بين شكل أكثر تجريدًا

المجلد: 16 العدد: 02 السنة: 2021 صفحات المقال: 20 ISSN: 1111-5203 EISSN: 2006-6596

من التكامل الاجتماعي مع نمط متغير من العملية السياسية: فأولئك الذين تعرضوا لحكم استبدادي إلى حد معين، اكتسبوا الآن خطوة بخطوة وضع المواطنين. حفزت القومية هذا الانتقال من وضع أشخاص منعزلين إلى المواطنة.

من المؤكد، لقد مر وقت طويل قبل أن تشمل الحقوق السياسية السكان كلهم. لكن خلال عملية انتشار المشاركة السياسية، ظهر *تضامن جديد كوسيط قانوني* بين المواطنين، بينما قامت الدولة، في تنفيذ الإجراءات الديمقراطية، بالاستفادة من مصدر علماني جديد *للشرعية*. ويمكن شرح هذا الابتكار بشكل أفضل من خلال فكرة "المواطنة". بالطبع، لم تكن هناك دولة حديثة لم تحدد حدودها الاجتماعية من حيث حقوق المواطنة التي تنظم من كان ومن لم يكن مُدرجًا في المجتمع القانوني. لكن كونك عضواً في دولة معينة يعني فقط الخضوع لسلطاتها. ومع الانتقال إلى الدولة القومية الديمقراطية، غيّرت هذه العضوية التنظيمية المنسوبة قانونيًا معانيها: اكتسبت المواطنة الآن المعنى السياسي والثقافي الإضافي المتمثل في تحقيق مجتمع ينتمي إلى مجموعة من المواطنين المخوّلين الذين ساهموا بنشاط في الحفاظ عليها. ومع ذلك، يجب التمييز بين هذا المعنى الإضافي والجوانب السياسية والثقافية للمواطنة التي يسير فيها اتجاهي الجمهورياتية والقومية معاً.

فيما يتعلق بالفترة الحديثة المبكرة، يمكن القول أن الدولة المطلقة (ومن أجل التبسيط، دعونا نقول: "الهوبزية"[4]) كانت قد تشكلت بالفعل في صيغ من القانون الإيجابي أو القانون الذي سُن، والذي استثمر شخصيات مستقلة – أي الأعضاء المتعاقدين الذين ينتمون إلى مجتمع سوق متنامٍ - مع بعض الصلاحيات القانونية الخاصة بهم. ونظرًا لتطوير القانون المدني، فقد تمتعوا بالفعل باستقلالية خاصة إلى حد معين، من حيث مجموعة الحقوق التي لم يتم توزيعها على نحو متساو بعد. ومع التحول الجمهوري من السيادة الملكية إلى السيادة الشعبية، تحولت هذه الحقوق الممنوحة أبويًا إلى حقوق إنسانية ومدنية، والتي كان من المفترض أن تَّمْنَح الحكم الذاتي المدني والخاص. وقد أصبحت حقوق المشاركة والاستقلال العام مكمّلة الآن للاستقلالية الخاصة. وتم اعتبار الدولة الدستورية نظامًا سياسيًا تم إنشاؤه طوعًا بإرادة الشعب، بحيث يمكن لخطابات القواعد القانونية في الوقت نفسه أن تفهم نفسها بوصفها واضعة القانون.

ولكن لم يكن هناك قوة دافعة لمثل هذا التحول، وكان هناك نقص في الزخم حتى داخل الجمهوريات المتشكلة رسميًا، إذا لم تكن أمم المواطنين الواعيين بالذات قد خرجت من شعوب يمكن تصورها كيانات مستقلة من الرعايا، على الأقل على المدى الطويل. وبالنسبة إلى هذه التعبئة السياسية، كانت هناك حاجة إلى فكرة يمكن أن يكون لها جاذبية لقلوب الناس الأقوى وعقولهم من تلك الأفكار المجردة إلى حد معين لحقوق الإنسان والسيادة الشعبية. امتلأت هذه الفجوة بالفكرة الحديثة للأمة، والتي ألهمت أولاً سكان منطقة مشتركة بإحساس الانتماء إلى

المجلد: 16 العدد: 02 السنة: 2021 صفحات المقال: 20 ISSN: 1111-5203 EISSN: 2006-6596

الجمهورية نفسها. عاملان فقط الوعي بالهوية الوطنية المتبلورة حول تاريخ ولغة وثقافة مشتركة، وعي الانتماء إلى نفس الأمة، جعلا الناس المنتشرين على أراضٍ كبيرة يشعرون بالمسؤولية السياسية عن بعضهم بعضًا. وهكذا أصبح المواطنون ينظرون إلى أنفسهم على أنهم أجزاء من الكل، بغض النظر عن المصطلحات القانونية المجردة التي قد يكون هذا الكل قد تشكل منها. وقد بُنِيَ هذا النوع من الوعي القومي أو ما يدعى Volksgeist ، وهي الروح الفريدة للأمة، بعناية من المثقفين على شكل أساطير رومانسية، وتواريخ، وتقاليد أدبية، وأصبحت واسعة الانتشار عبر قنوات الإعلام الجماهيري في ذلك الوقت. وقدمت هذه الهوية الثقافية عملية دمج الركيزة الاجتماعية للهوية السياسية للجمهورية.

وهذا ما يفسر سبب توضيح المواطنة في رمز مزدوج: فهي تتجاوز الوضع القانوني، المحدد من حيث الحقوق المدنية، إلى العضوية في مجتمع محدد ثقافياً. كان الجانبان في البداية متكاملين. من دون هذا التفسير الثقافي لحقوق العضوية السياسية، كان من الصعب أن تتمتع الدولة القومية الأوروبية في فترتها الأولى بالقدرة على الوصول إلى ما وصفته بإنجازاتها الرئيسة، ألا وهي إنشاء مستوى جديد وأكثر تجريدًا من التكامل الاجتماعي من حيث التنفيذ القانوني للمواطنة الديمقراطية. توجد هناك بعض الأمثلة المضادة. ويوضح مثال الولايات المتحدة أن الدولة القومية ربما تحتفظ بشكلها الجمهوري من دون وجود أساس لأمة متجانسة ثقافياً؛ هنا مع ذلك، تم الحفاظ على الدين المدني المشترك على أساس ثقافة الأغلبية التي لا جدال فيها - على الأقل حتى وقت قريب.

(2) حتى الآن، لقد تحدثت عن إنجاز الدولة القومية؛ فالجانب الآخر من هذا الإنجاز هو التوتر الشديد بين الفهم الذاتي القومي والجمهوري. ويعتمد مصير الديمقراطية يعتمد على مَنْ يهيمن على الآخر. ومع صعود الدولة القومية وتطبيق المواطنة الديمقراطية، يتغير مفهوم السيادة أيضًا. يؤثر هذا، كما رأينا، في مفهوم السيادة الداخلية – أي تحول السيادة من الملك أو الإمبراطور إلى "الشعب". لكن التغيير له تأثير في تصور السيادة الخارجية كذلك. وحين تظهر الدول القومية، فإن الفكرة الميكيافيلية القديمة المتمثلة في تأكيد الذات الاستراتيجي ضد الأعداء المحتملين تكتسب المعنى الإضافي لتأكيد الذات الوجودي لـ "الأمة". وهناك أيضًا مفهوم ثالث "للحرية" يجري تقديمه ، بالإضافة إلى حريات الأشخاص الخاصين، والاستقلالية السياسية للمواطنين. في حين تُمنح هذه الحريات الفردية عن طريق الحقوق العالمية، تكون حرية الأمة ذات طبيعة خاصة ومختلفة - فهي تشير إلى طبيعة جماعية، يجب الدفاع عن استقلالها، إذا لزم الأمر، بدماء ليس من المرتزقة بل من " أبناء الأمة ". ويجعل تفسير الأمة ككيان ما قبل السياسة من الممكن التمسك بصورة حديثة مبكرة وغير متغيرة للسيادة الخارجية التي كانت مشبعة فقط بالألوان القومية، كما كانت. هذا هو المكان الذي تحافظ فيه الدولة العلمانية على بقايا

المجلد: 16 العدد: 02 السنة: 2021 صفحات المقال: 20 ISSN: 1111-5203 EISSN: 2006-6596

التسامي المقدس: ففي أوقات الحرب تفرض الدولة القومية على مواطنيها واجب المجازفة بحياتهم والتضحية بها من أجل الحرية الوطنية. فمنذ الثورة الفرنسية، ظل التجنيد العام يتماشى مع الحقوق المدنية؛ ومن المفترض أن يُعَبر عن الاستعداد للقتال والموت من أجل البلد وفي الوقت نفسه عن الوعي القومي والفضيلة الجمهورية.

ويتم الكشف عن هذا الرمز المزدوج بنقوش الذاكرة الجماعية: إذ تنضم المعالم السياسية في الكفاح من أجل الحقوق المدنية إلى الاحتفالات العسكرية في ذكرى الجنود الذين قضوا في القتال. وتعكس هذه الآثار المعنى الغامض لـ "الأمة" - الأمة التطوعية للمواطنين الذين يولدون شرعية ديمقراطية، والأمة الموروثة أو المنسوبة لأولئك المولودين فيها، والتي تضمن التكامل الاجتماعي. ومن المفترض أن يشكّل Staatsbürger أو المواطنون أنفسهم بوصفهم رابطة من الأشخاص الأحرار والمتساويين عن طريق الاختيار؛ وتجد Volksgenossen أو المواطنين أنفسهم مُكَوَّنين من خلال الشكل الموروث للحياة والتجربة المحتومة للتاريخ المشترك. في صلب التفهم الذاتي للدولة القومية، يوجد هذا التوتر بين عالمية مجتمع قانوني يؤمن بالمساواة وبين خصوصية مجتمع ثقافي مرتبط بالأصل والمصير. وهذا التوتر يمكن حله بشرط أن تعطي المبادئ الدستورية لحقوق الإنسان والديمقراطية الأولوية لفهم عالمي للأمة بوصفها دولة مواطنين على تفسير عرقي للأمة بوصفها كيان ما قبل سياسي. فقط تحت وصف غير طبيعي، يمكن دمج الأمة بسلاسة مع الفهم الذاتي الشامل للدولة الدستورية. يمكن للفكرة الجمهورية أن تعمل بعد ذلك بوصفها قيدًا على توجهات القيم المحددة، ويمكنها بعد ذلك اختراق أشكال الحياة السياسية الفرعية وتنظيمها وفقًا للأنماط الكونية. وكان إنجاز الدولة الدستورية ذاته هو استبدال القوة التكاملية للمواطنة الديمقراطية بأشكال التكامل الاجتماعي التقليدية البالية. لكن هذه النواة الجمهورية للدولة القومية مهددة بالانقراض عندما يتم إرجاع القوة التكاملية للأمة، والتي كانت تهدف فقط لدعم العملية الديمقراطية، إلى واقعة ما قبل سياسية ، أي الملامح شبه الطبيعية للمجتمع التاريخي، وهذا يعني شيئًا ما بشكل مستقل عن الرأي السياسي وعن تشكيل إرادة المواطنين بأنفسهم. وهناك سببان واضحان لماذا، في غضون القرنين التاسع عشر والعشرين، ارتفع هذا الخطر مرارًا وتكرارًا – الأول المفاهيمي، والثاني التجريبي.

هناك فجوة مفاهيمية في البناء القانوني للدولة الدستورية التي تدعو إلى تفسير طبيعي للأمة لملئها. ولا يمكن تسوية نطاق الجمهورية وحدودها على أسس معيارية. بعبارات معيارية بحتة، لا يمكن للمرء أن يشرح كيف ينبغي أن يكون العالم بالنسبة إلى أولئك الذين ينضمون أصلاً إلى صفوف من أجل تكوين رابطة من الأشخاص الأحرار والمتساويين، لتنظيم حياتهم المشتركة عن طريق القانون الإيجابي بطريقة عادلة أو مشروعة، من يجب أو لا ينبغي أن ينتمي إلى هذه الدائرة. فمن الناحية المعيارية، تكون الحدود الإقليمية والاجتماعية للدولة الدستورية مشروطة.

المجلد: 16 العدد: 02 السنة: 2021 صفحات المقال: 20 ISSN: 1111-5203 EISSN: 2006-6596

وفي العالم الواقعي، الذي يتولى السلطة أخيرًا ويكتسب بالتالي القدرة على تحديد الحدود الإقليمية والاجتماعية للمجتمع السياسي، يتم تركه للطوارئ التاريخية، وإلى مجرى الأحداث العرضي، وعادةً إلى النتائج التعسفية للحروب أو الحروب الأهلية. إنه خطأ، يعود تاريخه إلى القرن التاسع عشر، على افتراض أنه يمكن الإجابة مرة أخرى على هذه القضية من الناحية النظرية بالإشارة إلى حق تقرير المصير القومي. لقد وجدت القومية إجابتها العملية لقضية يجب أن تظل من دون حل من الناحية النظرية.

قد يكون الوعي القومي، الذي يدور حول الأصل واللغة والتاريخ المشترك، هو بحد ذاته قطعة أثرية. وعلى الرغم من ذلك، فإنه يعرض الأمة ككيان (وهمي) نما بشكل طبيعي، وعلى خلاف النظام المصطنع للقانون الذي تم سنه، لا يحتاج إلى أي مسوغ يتجاوز وجوده الهائل. وهذا هو السبب في أن اللجوء إلى أمة ذات جذور عضوية قادر على إخفاء الاحتمالية لما قد يحدث، لإنشاء حدود الدولة. وتمنح القومية لهذه الحدود، والتكوين الفعلي للمجتمع السياسي، هالة من المواد المقلدة والشرعية الموروثة. وبالتالي يمكن للأمة المؤلفة من المتجنسين أن تثبت بشكل رمزي التماسك الإقليمي والاجتماعي للدولة القومية وتدعمه.

سبب آخر لهيمنة هذا التفسير الطبيعي هو أكثر تافهة. لأن الهويات القومية أُختلقت قصدًا من خلال الجهود الفكرية للكتاب والمؤرخين، ولأن الوعي القومي قد انتشر من خلال وسائل الإعلام الحديثة منذ البداية، أمكن التلاعب بسهولة بالمشاعر القومية. وفي الديمقراطيات الجماهيرية الحديثة، تُعدُّ القومية مورداً رخيصاً يمكن للحكومات والقادة السياسيين الاستفادة منه في بعض الأحيان. فهم بذلك يستغلون آلية نفسية معروفة بغرض تحويل انتباه المواطنين عن النزاعات الاجتماعية الداخلية وكسب الدعم لقضايا السياسة الخارجية عوضاً عن ذلك. ويوضح تاريخ الإمبريالية الأوروبية بين عامي 1871 و 1914، بالإضافة إلى القومية المتكاملة في القرن العشرين، بغض النظر عن السياسات العنصرية للنازيين، الحقيقة المحزنة المتمثلة في أن فكرة الأمة في أوروبا لم تروج كثيرًا الولاء للدستور ولكن في كثير من الأحيان خدم، في نسخته الإثنية وكراهية الأجانب، كأداة لتأمين التعبئة الجماهيرية للسياسات التي كان ينبغي أن تُعارَض أو تُقَاوَم.

الاستنتاج المعياري من تاريخ الدول القومية الأوروبية واضح: يجب أن تتخلص الدولة القومية من الإمكانات المتناقضة للقومية التي كانت في الأصل وسيلة لنجاحها. ومع ذلك، لا يزال بإمكاننا أن نتعلم من تحقيق الدولة القومية ذاته كيفية توفير إطار لنوع تجريدي من التضامن بوساطة قانونية. مرة أخرى: مع قيام دولة المواطنة بالمساواة، لم توفر الدولة القومية الشرعية الديمقراطية فحسب، بل خلقت من خلال المشاركة السياسية الواسعة مستوىً جديدًا من التكامل الاجتماعي أيضًا. ولتحقيق هذه الوظيفة التكاملية، يجب أن تكون المواطنة الديمقراطية

المجلد: 16 العدد: 02 السنة: 2021 صفحات المقال: 20 ISSN: 1111-5203 EISSN: 2006-6596

أكثر من مجرد وضع قانوني؛ يجب أن تصبح محورًا لثقافة سياسية مشتركة - الأمر الذي يثير سؤالًا متشككًا حول ما إذا كان يمكن لهذا أن يعمل في ظل الظروف الحالية لمجتمعات أكثر وأكثر تعقيدًا وتنوعًا.

III

(1) في الأصل، سهلت أمة متجانسة إلى حد معين الامتداد الثقافي لأمة المواطنين المحددة قانونًا. كان هذا السياق ضروريًا إذا أرادت المواطنة الديمقراطية ربط الروابط الاجتماعية ذات المسؤولية المتبادلة. لكننا اليوم نعيش جميعًا في مجتمعات تعددية تتحرك بعيدًا أكثر وأكثر عن شكل الدولة القومية القائمة على عدد سكان متجانس من الناحية الثقافية. ففي كل مكان، يُعدُّ التنوع في الأشكال الثقافية للحياة والجماعات العرقية ووجهات النظر العالمية والأديان إما كبيرًا بالفعل أو على الأقل متناميًا. باستثناء سياسات التطهير العرقي، لا يوجد بديل لهذا الطريق نحو مجتمعات متعددة الثقافات. ولم يعد لدينا خيار تحويل عبء التعامل مع التفكك الاجتماعي بعيدًا عن مستوى تشكيل الإرادة السياسية والتواصل العام إلى مستوى أمة يفترض أنها متجانسة، كما حدث في أوروبا في القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين. مختبئة وراء أية واجهة للتجانس الثقافي، تكمن هناك في أفضل الأحوال المحافظة القمعية لثقافة الأغلبية المهيمنة. ومع ذلك ، إذا كانت هناك ثقافات فرعية ثقافية وعرقية ودينية مختلفة عليها التعايش والتفاعل على قدم المساواة داخل نفس المجتمع السياسي، فيجب أن تتخلى ثقافة الأغلبية عن امتيازها التاريخي بغية تحديد المصطلحات الرسمية للثقافة السياسية المُعممة التي سيتم تقاسمها من قبل جميع المواطنين بغض النظر عن المكان الذي يأتون منه وكيف يعيشون. ويجب فصل ثقافة الأغلبية عن الثقافة السياسية التي يمكن توقع انضمام الجميع إليها. كما يجب فصل مستوى الثقافة السياسية المشتركة بشكل صارم عن مستوى الثقافات الفرعية والهويات ما قبل السياسية (بما في ذلك الأغلبية)، التي تستحق حماية متساوية شريطة أن تتوافق فقط مع المبادئ الدستورية (كما يتم تفسيرها في هذه الثقافة السياسية بالذات) .

فهذه الثقافات السياسية المُعممة لها دساتير وطنية مرجعية؛ تؤطر كل واحدة منها نفس المبادئ العالمية، والسيادة الشعبية وحقوق الإنسان، بشكل مختلف عن منظور تاريخها الخاص. على هذا الأساس يمكن استبدال النزعة القومية بما قد يسميه المرء النزعة الوطنية الدستورية. وبالمقارنة مع النزعة القومية، تبدو النزعة الوطنية الدستورية بالنسبة إلى الكثيرين على أنها رابطة ضعيفة للغاية بحيث لا يمكنها أن تحقق التماسك بين المجتمعات المعقدة. لذا يبقى السؤال الملح: في أية ظروف يمكن لثقافة سياسية ليبرالية يتقاسمها جميع المواطنين أن تحل محل السياق الثقافي لأمة متجانسة إلى حد ما كانت فيها الديمقراطية ذات مرة، في الفترة الأولى من الدولة القومية، متأصلة؟

المجلد: 16 العدد: 02 السنة: 2021 صفحات المقال: 20 ISSN: 1111-5203 EISSN: 2006-6596

وهذه مشكلة اليوم بالنسبة إلى دول الهجرة الكلاسيكية مثل الولايات المتحدة. وبالمقارنة، فإن الثقافة المدنية للولايات المتحدة وفرت مساحة أكبر للتعايش السلمي للمواطنين ذوي الهويات الثقافية المتباينة على نطاق واسع، مما سمح لكل منهم أن يكون في الوقت نفسه عضوًا وغريبًا في بلدها. لكن تصاعد الأصولية والإرهاب (كما حدث في أوكلاهوما) علامات مزعجة على أن شبكة الأمان لدين مدني، وتفسير التاريخ الدستوري عمره نحو 200 عام، قد يكون كله على وشك التمزق. أشك في أن الثقافة السياسية الليبرالية يمكن أن تحقق تماسك مجتمعات متعددة الثقافات إلا إذا كانت المواطنة الديمقراطية يمكن أن توجد ليس فقط من حيث الحقوق الليبرالية والسياسية، ولكن أيضًا من حيث الحقوق الاجتماعية والثقافية أيضًا. يمكن للمواطنة الديمقراطية أن تقف على قدميها، ومع ذلك يمكن أن تتعدى مجرد الوضع القانوني فحسب إذا كانت تستفيد من قيم الاستخدام للرعاية الاجتماعية والاعتراف المتبادل بين أنواع مختلفة من أشكال الحياة. وتطور المواطنة الديمقراطية قوتها للاندماج الاجتماعي، أي أنها تولد التضامن بين الغرباء، إذا كان يمكن الاعتراف بها وتقديرها كآلية يتم من خلالها تأمين البنية التحتية القانونية والمادية لأشكال الحياة المفضلة فعليًا.

ويُقترح هذا النوع من الإجابة جزئيًا على الأقل من نوع دولة الرفاهية التي كانت قادرة على التطور في أوروبا لفترة قصيرة بعد الحرب العالمية الأولى في ظل ظروف مواتية ولم تعد تحصل عليها. في السابق، كانت الحاشدات الخاصة مشحونة على نحومبالغ فيه مع أسوأ العواقب المحتملة للقومية المتماسكة والعنصرية. ثم، تحت مظلة التوازن النووي بين القوى العظمى، توقفت الحدود عن أن تكون مشكلة. علاوة على ذلك، حُرمت الدول الأوروبية - وليس فقط الألمانيتين - من سياسة خارجية خاصة بها. ولم يعد يجري التعامل مع الصراعات الداخلية تحت ستار اعطاء الأولوية للسياسة الخارجية. في ظل هذه الظروف، أصبح من الممكن فصل الفهم الكوني للدولة الدستورية عن النمط التقليدي لسياسات القوة المدفوعة بالمصالح القومية. وعلى الرغم من الصورة العدائية للعدو الشيوعي، كان هناك تدريجياً الابتعاد عن الربط المفاهيمي بين الحريات والحقوق المدنية مع طموحات تأكيد الذات القومية. لم تكن الحرية القومية هي الموضوع السائد، ولا حتى في ألمانيا الغربية.

ربما كان هذا الاتجاه نحو ما يمكن تسميته التفاهم الذاتي "ما بعد القومي" للدولة الدستورية أكثر وضوحًا قليلاً في جمهورية ألمانيا الاتحادية السابقة، نظرًا لوضعها الخاص وحقيقة أنها، على كل حال، كانت حتى رسميًا محرومة من سيادتها الخارجية. ومع ذلك، فإن تهدئة دولة الرفاهية للتناحر الطبقي أوجد وضعًا جديدًا في معظم الدول الأوروبية. ففي ظل الحكومات الاشتراكية والمُحافِظة على حد سواء، تم إنشاء أو توسيع أنظمة الضمان الاجتماعي في كل مكان، وتم تنفيذ سياسات تكافؤ الفرص، وإجراء الإصلاحات في مجالات عدة مثل التعليم،

المجلد: 16 العدد: 02 السنة: 2021 صفحات المقال: 20 ISSN: 1111-5203 EISSN: 2006-6596

والأسرة، والقانون الجنائي والنظام الجنائي، وحماية البيانات، وما إلى ذلك. وعززت هذه الإصلاحات جوهر المواطنة ووسعت نطاقها، والأهم من ذلك في سياقنا، جعل الجمهور أكثر وعياً بالقضايا المتعلقة بتطبيق الحقوق الأساسية. ويمكن للمواطنين أنفسهم أن يقدروا أكثر فأكثر أن الأمة الحقيقية لأناس مختلفين يجب أن تحافظ على أولويتها على الأمة المتخيلة طبيعياً من "Volksgenossen" المواطنين المتجانسين، لأولئك الذين يعرفون بعضهم بعضًا حسب الأصل، وينغلقون على أنفسهم بشكل جماعي عن أولئك الذين يظهرون لهم على أنهم مختلفين أو غرباء.

إذا وُضِعَ نظام الحقوق وَوُسِّعَ في ظل هذه الظروف المواتية، يمكن لكل مواطن أن يُدرك، ويُقدر، أن المواطنة هي جوهر ما يجمع الناس معًا، وما يجعلهم يعتمدون عليها في وقت واحد، ومسؤولون عن بعضهم بعضًا. فهم يرون أن الاستقلال الذاتي الخاص والعام يفترض أن يقوموا مع بعضهم بعضًا في الحفاظ على الظروف الضرورية وتحسينها من أجل أشكال الحياة المفضلة. إنهم يدركون بشكل بديهي أنه لا يمكنهم النجاح في تنظيم استقلاليتهم الخاصة بشكل عادل إلا من خلال الاستخدام المناسب لاستقلاليتهم المدنية، وأنهم بدورهم مُخَولون للقيام بذلك فقط على أساس اجتماعي يجعلهم أفرادًا مستقلين بصورةٍ كافية. يتعلمون تصور المواطنة كإطار لتلك الجدلية بين المساواة القانونية والفعلية التي يمكن أن تنشأ عنها ظروف معيشية عادلة ومقبولة بالنسبة إلى الجميع. وبالنظر إلى المجتمعات الأوروبية الثرية على مدى العقود القليلة الماضية، علينا أن نعترف بأن هذه الجدلية قد وصلت إلى طريق مسدود. وإذا أردنا شرح ذلك، يجب أن نلقي نظرة على تلك الاتجاهات التي تحظى حاليًا بالاهتمام تحت عنوان "العولمة".

(2) تدل العولمة على الاختراق، وإزالة الحدود، وبالتالي تشكل خطرًا على الدولة القومية التي تراقب حدودها بشكل عصبي تقريبًا. وقد عَرّف أنتوني جيدينز "العولمة" بأنها " تكثيف العلاقات العالمية التي تربط المناطق البعيدة بطريقة تجعل الأحداث المحلية تتشكل من خلال الأحداث على بعد أميال عديدة، وخلاف ذلك صحيح ". ويتم الاتصال العالمي إما باللغات الطبيعية (غالبًا عبر الوسائط الإلكترونية) أو من خلال رموز خاصة (قبل كل شيء، المال والقانون). ويظهر من هذه العملية اتجاهان متعارضان، لأن "الاتصال" له معنى مزدوج هنا. وهي تعزز كلًا من توسع وعي الفاعلين (الفرديين أو الجماعيين) والتمايز، ومجموعة الأنظمة والشبكات (مثل الأسواق) أو المنظمات. إن نمو الأنظمة والشبكات يعزز تكاثر جهات الاتصال والمعلومات المحتملة؛ لكنه في ذاته لا يحفز التوسع في عالم مشترك بين الذوات. اليوم من غير الواضح ما إذا كان الوعي المتسع، الذي يعتمد على أشخاص مترابطين على مستويات عليا في عالم أوسع من المعاني المشتركة، سيكون قادرًا على توسيع الأنظمة الممتدة، أو ما إذا كانت

المجلد: 16 العدد: 02 السنة: 2021 صفحات المقال: 20 ISSN: 1111-5203 EISSN: 2006-6596

العمليات النظامية، بدلاً من ذلك، قد اتخذت حياة خاصة بها، بل سيؤدي إلى تفتيت العديد من القرى العالمية التي لا علاقة لبعضها بالبعض الآخر.

لقد قدمت الدولة القومية بالفعل إطارًا يمكن من خلاله التعبير عن الفكرة الجمهورية لمجتمع يؤثر بوعي في نفسه وإضفاء الطابع المؤسسي عليها. الآن، ومع ذلك، فإن عولمة الاتجاهات نفسها التي ولدت في الأصل الدولة القومية تجعل سيادتها موضع شك. دعوني أركز أولاً على السيادة الداخلية. الدول الفردية أقل وأقل قدرة على السيطرة على اقتصاداتها الوطنية كمخزونات خاصة بها. وبالطبع، تطورت الرأسمالية منذ البداية في أبعاد "النظام العالمي"؛ وعبر قرون كانت آليات التراكم تميل إلى تعزيز موقف الدول القومية الأوروبية. ويمكن للدول ذات السيادة أن تعيش مع مناطق التجارة الحرة. لكنهم يستفيدون من اقتصاداتهم فحسب طالما أنها تتطور في شكل اقتصادات وطنية يمكن للحكومات التأثير فيها من خلال السياسات الاقتصادية والمالية والاجتماعية. ومع ذلك، فإن نطاق هذه السياسات آخذ في التقلص. ومع تدويل أسواق المال ورأس المال والعمل، تشعر الحكومات الوطنية بشكل متزايد بالفجوة بين نطاق عملها المحدود والضرورات الناشئة ليس في المقام الأول من العلاقات التجارية على مستوى العالم، ولكن من علاقات الإنتاج المرتبطة بشبكة عالمية. المزيد والمزيد من السياسات التدخلية الأخيرة، ليس فقط لإعادة التوزيع النقدي، ولكن أيضًا للترويج الصناعي، وإعانات الائتمان، وحماية التعريفات الجمركية، وما إلى ذلك. لم يعد للتشريعات والإدارة الوطنية تأثير فعال في الجهات عبر الوطنية، التي تتخذ قراراتها الاستثمارية في ضوء مقارنة ظروف الإنتاج ذات الصلة على نطاق عالمي.

في حين أن الاقتصاد العالمي يعمل إلى حد كبير من دون أي إطار سياسي، فإن الحكومات الوطنية مقيدة بتعزيز تحديث اقتصاداتها الوطنية. ونتيجة لذلك، يتعين عليهم تكييف أنظمة الرفاهية الوطنية مع ما يسمى بالقدرة على المنافسة دوليًا. لذا فإنهم يضطرون للسماح لمصادر التضامن الاجتماعي أن تجف أكثر. إشارة واحدة مقلقة هي ظهور الطبقة الدنيا. ويتم على نحو متزايد فصل الفئات المهمشة بشكل تدريجي عن بقية المجتمع. وأولئك الذين لم يعودوا قادرين على تغيير قَدّرهم الاجتماعي بمفردهم ، تُركوا لوحدهم. ومع ذلك، لا يعني الانقسام أن المجتمع السياسي يمكنه ببساطة أن يتخلص من قسم "غير ضروري" من دون أن يعاني عواقب من جراء ذلك. وعلى المدى الطويل، هناك ثلاث عواقب على الأقل (والتي أصبحت واضحة بالفعل في دول مثل الولايات المتحدة). أولها، تخلق الطبقة الدنيا توترات اجتماعية لا يمكن السيطرة عليها إلا بالوسائل القمعية: إذ يصبح بناء السجون صناعة مزدهرة. وثانيها، لا يمكن احتواء العوز الاجتماعي والاندماج البدني محلياً؛ إذ يزداد تدهور أحياء الغيتو[5] في البنية التحتية للمدن والمناطق، متخللاً مسام المجتمع بأسره. وأخيرًا، في سياقنا الأكثر صلة بالموضوع، فإن تقسيم

المجلد: 16 العدد: 02 السنة: 2021 صفحات المقال: 20 ISSN: 1111-5203 EISSN: 2006-6596

الأقليات الذين جُردوا من صوت مسموع لهم في المجال العام يجلب معه تآكلًا في الأخلاق، مما يقوض بالتأكيد القوة التكاملية للمواطنة الديمقراطية: قرارات صحيحة رسميًا تعكس وضع القلق والدفاع الذاتي بسبب كراهية الأجانب من الطبقات المتوسطة المهددة بالانقراض يقوض شرعية الإجراءات والمؤسسات للدولة الدستورية. وبهذه الطريقة، ستجري مغامرة تحقيق الاندماج الاجتماعي عن طريق المشاركة السياسية للمواطنين.

(3) هذه قراءة بعيدة عن كونها غير واقعية، ولكنها واحدة فقط من عدة وجهات نظر. لا توجد قوانين تاريخية، والبشر، وحتى المجتمعات، قادرون على التعلم. إن مخرجاً من الطريق المسدود الذي وصفته هو موضح بظهور أنظمة فوق قومية على نمط الاتحاد الأوروبي. ويجب أن نحاول إنقاذ التراث الجمهوري، إذا استطعنا، من خلال تجاوز حدود الدولة القومية. إذ يجب أن تواكب قدراتنا على العمل السياسي موكب عولمة الأنظمة والشبكات ذاتية التنظيم.

في ضوء هذا التحليل، يكشف قرار المحكمة العليا الألمانية بشأن معاهدة ماستريخت عن مفارقة مأساوية. وقد بنت المحكمة تحفظاتها القوية ضد زيادة توسيع الاتحاد الأوروبي على أساس أن الدولة الدستورية تتطلب تجانسًا ثقافيًا معينًا بين شعبها. وهذه الحجة هي أحد أعراض الموقف الدفاعي الذي يسرع في الواقع من تآكل المواطنة التي ينوي التصدي لها. في ضوء التعددية المتزايدة داخل المجتمعات الوطنية والمشاكل العالمية التي تواجهها الحكومات الوطنية من الخارج، لم تعد الدولة القومية قادرة على توفير الإطار المناسب للحفاظ على المواطنة الديمقراطية في المستقبل المنظور. فما يبدو ضروريًا بشكل عام هو تطوير القدرات للعمل السياسي على مستوى أعلى وبين الدول القومية.

في حين أنه، في مجال العلاقات الدولية والسياسات الأمنية، يمكن تتبع بعض الخطوط العريضة لنوع "السياسات المحلية العالمية" التي دعت إليها، يبدو أن السياسات الحالية عاجزة للغاية في مجال الاقتصاد العالمي. لا يمكنني التعامل مع هذه المشاكل المعقدة هنا، لكني أود أن أختم بملحوظة أكثر تفاؤلًا إلى حد ما. إذا نظرنا إلى جدول أعمال قمم الأرض الأربعة الأخيرة التي جرى تنظيمها تحت رعاية الاتحاد المتحدة - المخاطر البيئية في ريو، وحقوق الإنسان في فيينا، والمشاكل الاجتماعية والفقر في كوبنهاغن، والمناخ في برلين- بالتأكيد لا نشعر بأنه كان لهذه الدعاية المؤقتة في جميع أنحاء العالم أي تأثير فوري في حكومات القوى العظمى؛ ومع ذلك، فإن ما نحصل عليه من هذه الصورة الواسعة الطيف هو وعي متزايد بالمخاطر العالمية، والتي لن يزول أثرها تقريبًا، إذا لم يتم إيقاف الاتجاهات العالمية وعكسها. وبالنظر إلى قوى التفكك العديدة داخل المجتمعات القومية وخارجها، فهذه حقيقة تشير إلى الاتجاه المعاكس: من وجهة نظر المراقب، فإن جميع المجتمعات أصبحت بالفعل جزءًا لا يتجزأ من مجتمع المخاطر المشتركة التي يُنظر إليها على أنها تحديات أمام عمل سياسي تعاوني.

المجلد: 16 العدد: 02 السنة: 2021 صفحات المقال: 20 ISSN: 1111-5203 EISSN: 2006-6596

الهوامش

1. Blackwell Publishers Ltd. 1996,108 Cowley Road, Oxford OX4 IJF, UK and 238 Main Street, Cambridge, MA 02142, USA.

2. تعني أصلًا مجموعة من العائلات في روما القديمة التي تشترك في اسم وتدعي أصل مشترك. (المترجم)

3. Estate : ويقصد بها العامة، وهي تعني هنا طبقة أو فئة أو نظام يُعتبر جزءًا من الجسم السياسي، خصوصًا (في بريطانيا)، أي واحدة من المجموعات الثلاث التي تشكل البرلمان، والذي يظهر من خلال مجلس اللوردات الروحي (رؤساء الكنيسة)، ومجلس اللوردات الدنيوي (النبلاء)، ومجلس العموم. ويُعرف أيضاً باسم الفئات أو المجالس الثلاثة. (المترجم)

4. نسبة إلى توماس هوبز (5 أبريل 1588 - 4 ديسمبر 1679) (بالإنجليزية: Thomas Hobbes) وهو عالم رياضيات وفيلسوف إنجليزي. يُعدُّ توماس هوبز أحد أكبر فلاسفة القرن السابع عشر بإنجلترا وأكثرهم شهرة لا سيما في المجال القانوني حيث كان بالإضافة إلى اشتغاله بالفلسفة والأخلاق والتاريخ، فقيهًا قانونيًا أسهم في بلورة كثير من الأطروحات التي تميز بها هذا القرن على المستويين السياسي والحقوقي. كما عُرف بمساهمته في التأسيس لكثير من المفاهيم على مستوى النظرية السياسية، وعلى مستوى الفعل والتطبيق في كثير من البلدان وفي مقدمتها مفهوم العقد الاجتماعي . كذلك يُعدُّ هوبز من الفلاسفة الذين وظفوا مفهوم الحق الطبيعي في تفسيرهم لكثير من القضايا المطروحة في عصرهم. (المترجم)

5. يقصد أحياء اليهود. (المترجم)

المصدر:مجلة راتيو توريس. المجلد 9 رقم 2 حزيران / يونيه 1996(137-125).